الموازنة العامة والتنافسية العالمية "حالة مصر"

إعداد

د. إيهاب محمد يونس

أستاذ مساعد الاقتصاد والمالية العامة

-أكاديمية الشروق

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني- العدد الثاني – الجزء الثالث- يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

يونس، إيهاب محمد (٢٠٢١). الموازنة العامة والتنافسية العالمية: حالة مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج٤، ١١٤٥-١١٦٧.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

الموازنة العامة والتنافسية العالمية "حالة مصر"

د. إيهاب محمد يونس

المستخلص:

ترجع أهمية مؤشر التنافسية العالمية أنه يعكس الحالة العامة للاقتصاد سواء من حيث المؤسسات أو الاستقرار أو البيئة المواتية للاستثمار أو مستوى التعليم والصحة أو مكافحة الفساد...الخ. ومن خلال استعراض الدراسة لركائز المؤشر تبين تراجع ترتيب مصر في كثير المؤشرات الفرعية نتيجة للمشاكل التي ما زال يعاني منها الاقتصاد المصري. هذه المشاكل تعود إلى أن الموازنة العامة لا تأخذ في اعتبارها هذا المؤشر وركائزه؛ وبالتالي يكون توزيع البنود بعيدة عن علاج المشاكل وتحسين الأداء أو تعزيز التنافسية؛ من أجل ذلك تقترح الدراسة استراتيجية لتعزيز التنافسية، وذلك من خلال ان تقوم الدولة بإعادة النظر في تحديد اولويات الموازنة من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء، وهذه الاستراتيجية تتضمن تحديد إجراءات تعزيز التنافسية ومعايير لقياس الأداء والجهة المسئولة عن التنفيذ من أجل تحسين الأداء في كافة الركائز ومؤشراتها الفرعية.

الكلمات المحورية: الموازنة العامة، التنافسية العالمية، موازنة البرامج والأداء.

أولا: مقدمة:

إن الموازنة العامة باعتبارها البرنامج المالي للحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛ فإنه يجب أن تكون أداة فعالة وحقيقية لتحقيق الأهداف القومية، وخاصة الاهداف الاستراتيجية من خلال رؤية ٢٠٣٠. ففضلا عن أهمية تحديد استراتيجية قومية متضمنة أهداف وبرامج رئيسة وفرعية، فإن الأمر يتطلب وضع آلية وخطط تنفيذية لتحقيق هذه الأهداف، والتي تتم من خلال الموازنة العامة للدولة، خاصة بعد الاعلان عن بدء تطبيق موازنة البرامج والأداء.

ومن ثم إذا كانت المؤشرات المحلية - معدل النمو، معدل البطالة، التضخم، عجز الموازنة، الدين العام...الخ- لها أهمية كبيرة، حيث بدأت الدولة مؤخرا بوضعها كأهداف كمية تحاول تحسين الأداء وعلاجها، فإن المؤشرات الدولية لها أيضا تأثير واضح على الاقتصادات الوطنية، وخاصة مؤشر التنافسية العالمية؛ حيث يجب أخذها في الاعتبار خاصة فيما يتعلق بجذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية؛ تبعا لما لها من تأثير واضح في تبديد حالة عدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد المحلي، وذلك وفقا للعديد من المؤشرات التي تبين مدى الاستقرار الذي تتمتع به الدولة أو مواجهته للفساد، أو تكلفة الاستثمار، او مدى اهتمام الدولة بالصحة والتعليم...الخ.

ومما يؤكد ذلك ما ورد في البيان المالي للموازنة العامة في أن استمرار رفع معدلات النمو الاقتصادي يتطلب استمرار جهود بناء الثقة في الاقتصاد المصري على المستويين المحلى والدولي وهو ما يتطلب العمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والتنمية وتنفيذ الاصلاحات المالية والهيكلية بشكل تدريجي وتحقيق التوازن بين متطلبات الاصلاح من جانب وبين

ضرورات التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية من جانب آخر. (البيان المالي للموازنة العامة، ٢٠١٩-٢٠٢٠).

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في أنه رغم تحسن أداء الموازنة العامة خلال الفترة الماضية نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه لا يزال هناك عديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري؛ وذلك لأنه لم يتم تطبيق حقيقي لموازنة البرامج والأداء التي يفترض أن تأخذ في اعتبارها المؤشرات الدولية ومنها مؤشر التنافسية؛ والذي انعكس بدوره على ركائزه ومؤشراته الفرعية؛ وهو ما أدى إلى تأخر ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها: بيان مضمون مؤشر التنافسية العالمية، وأهميته، وكيف تستطيع مصر تحسين أدائها، وعلاج المشاكل الاقتصادية وبالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتغيير ترتيبها للأفضل.

أهمية الدراسة: تبدو أهمية الدراسة في طبيعة المرحلة التي يمر بها العالم الآن بعدما أصبح وكأنه وحدة واحدة؛ هذا الترابط والاندماج بين دول العالم وإن كان قد أدى لبعض التعاون فيما بينهم، إلا أنه قد أدى أيضا إلى احتدام الصراعات وشدة التنافس، هذا التنافس المحموم بين الدول جعل كل واحدة منها تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار سواء المحلى أو الأجنبي من أجل زيادة الناتج القومي ومن ثم تحسين المؤشرات الاقتصادية. وهنا يلعب مؤشر التنافسية العالمية دورا هاما حيث أنه يكشف واقع اقتصاد الدولة وما به من فرص أو معوقات وكذلك عوامل القوة أو الضعف.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرض أساسي يتفرع عنه فرضين فرعيين:

الفرض الأساسي: وهو أن مؤشر التنافسية العالمية ليس مؤشرا شكليا يعتمد على بعض المظاهر بل يعد مؤشرا حقيقيا وموضوعيا إلى حد كبير؛ وبالتالي فإن أي تحسن في ترتيب المؤشر يتضمن تحسنا حقيقيا في واقع الاقتصاد.

- الفرضين الفرعيين:

١-أن عدم اهتمام الموازنة العامة بمؤشر التنافسية العالمية سيؤدي إلى استمرار عديد من مشاكل الاقتصاد المصري؛ وبالتالي تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية.

٢- أن اهتمام الموازنة العامة بمؤشر التنافسية العالمية سيؤدي إلى علاج الكثير من مشاكل الاقتصاد المصري وبالتالي تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية.

منهجية الدراسة: سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استعراض مؤشر التنافسية العالمية وركائزه ثم نستعرض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم ننتقل إلى التحليل المنطقي باستخدام المنهج الاستنباطي والذي يبدأ بالحقائق المسلم بصحتها والتي تتمثل في أن الموازنة العامة تعبر عن برنامج عمل الحكومة خلال العام المالي، ومن ثم يمكن الكشف عن الأهداف المختلفة للموازنة، وبالانتقال للمنهج الاستقرائي من خلال دراسة المؤشرات الفرعية لركائز التنافسية، والتي نصل من خلالها إلى استراتيجية الموازنة العامة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

خطة الدراسة: سوف تركز الدراسة على استعراض بعض الدراسات السابقة ثم تعرض مضمون الموازنة العامة ومؤشر التنافسية العالمية، ثم ترتيب مصر في المؤشر، وفي النهاية مقترح تفعيل الموازنة العامة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

ثانيا: الدراسات السابقة:

يوجد عديد من الدراسات التي تناولت مؤشر التنافسية العالمية وإن كان تناولها كل على حدة وعلاقتها بالسياسة المالية أو الموازنة العامة للدولة وسوف نعرض لبعضها كما يلي:

-دراسة: (Nikita A. Moiseev*, Sergey V. Manakhov* and Olga G. Demenko,2016)

ركزت هذه الدراسة لتحليل سياسة الميزانية التي تنتهجها الإدارة المختصة من حيث تأثيرها على مستوى القدرة التنافسية الإقليمية. وقد أخذت الدراسة بواحد من أكثر الأساليب شيوعاً في تقييم مستوى القدرة التنافسية استناداً إلى مزايا هذا النهج على الآخرين. وكان الهدف الرئيس لهذه الورقة هو التعرف على ما إذا كانت سياسة الميزانية تؤدي إلى تحسين مستوى القدرة التنافسية الإجمالي في أي منطقة أم لا؟ ولتحقيق ذلك، تم اجراء تحليلاً متبادلاً لمؤشر القدرة التنافسية ونصيب فئة معينة من النفقات من الميزانية في الاتحاد الروسي. ومن خلال تتبع ديناميكيات معاملات الارتباط، تكون هناك إمكانية إثبات ثبات هذه العوامل بمرور الوقت، وبالتالي تم تقديم توصيات حول كيفية تعزيز القدرة التنافسية لأي منطقة من خلال إعادة توزيع الميزانية.

-دراسة: (Günther G. Schulze & Natasha Hamilton-Hart,2016)

توصلت الدراسة انه بالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي في إندونيسيا بشكل طفيف في منتصف عام ٢٠١٦ ولكنه يظل أدنى من المستوى المطلوب من قِبَل الحكومة والطموحات الشعبية .وعلى الرغم من وفرة الإصلاحات الرامية إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية، فإن بعض السياسات لا تزال تعاني من مشاكل عميقة وطويلة الأمد فيما يتصل بالتنفيذ. فقد انخفضت حصة التصنيع، وارتفعت أسعار الصرف الحقيقية، وتضاءلت الصادرات، وكان النمو يميل إلى الانخفاض. ورغم أن القطاع المصرفي مستقر إلا أنه يفتقر إلى الكفاءة، حيث توجد هوامش فائدة صافية كبيرة والعديد من الحواجز التي تحول دون المنافسة .وقد خلقت حماية التجارة، ولا سيما في السلع الغذائية الأساسية، تكاليف باهظة تثقل كاهل الفقراء بصفة خاصة .لقد أدى تراجع عائدات الحكومة لضغوطاً متزايدة على الميزانية العامة، حتى في ظل سعى الإدارة الحالية إلى تحقيق أهدافها.

-دراسة: (Richard H.K. Vietor and Matthew C. Weinzierl 2012)

تناولت الدراسة تنافسية الولايات المتحدة وذكرت أنه رغم تعدد الطيف السياسي، إلا أن هناك إجماعا على أن الولايات المتحدة تواجه تحديات لقدرتها التنافسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية الأمريكية الحالية، تعد جزء من المشكلة وليس الحل. وقد سلطت الضوء على العديد من الإخفاقات في السياسة الحالية التي يجب أن يتم الاتفاق العام على مواجهتها وهي: الاستثمارات غير الكافية في السلع العامة والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من الإنتاجية العالية، والتزامات الإنفاق غير الواقعية طويلة الأجل، والضرائب المشوهة وغير المؤكدة، وتراجع

الحراك الاجتماعي، والعجز التجاري غير المستدام. وقدمت الدراسة أيضًا بعض التوصيات حول كيفية تحويل السياسة المالية لصالح الدولة.

-دراسة: (Malak Reda,2012)

تناولت هذه الدراسة بالتحليل مدى تأثير التوظيف والتعليم والابتكار على القدرة التنافسية لمصر، ومن ثم على النمو الاقتصادي الحقيقي. وباستخدام نماذج انحدار البيانات الزمنية المقطعية لخمسة وعشرين بلدا من بينها مصر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١، تشير الدراسة إلى أن العمالة والتعليم والابتكار تؤثر بدرجة كبيرة على التنافسية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن ثم فإن الاستثمار في هذه المتغيرات يعد ضروريا لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. كما يشير تحليل السلاسل الزمنية الخاصة بمصر عن الفترة 1980-2009 إلى أهمية رفع كفاءة ومستوى الإنفاق على التعليم، وضرورة تحسين القدرة على الابتكار، مع التأكيد على أهمية تشغيل الشباب لما لذلك من تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وإذا تمكنت مصر من تحقيق تحسن قدره ٥% في مؤشرات التعليم والابتكار والعمل التي يشملها مؤشر التنافسية العالمية، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى نحو ٩،٩%. وختاما، تؤكد الدراسة على ضرورة تحسين جودة وكفاءة النظام التعليمي، وزيادة الاستثمار في خلق فرص العمل، وخاصة للشباب، وتحسين القدرة على الابتكار بغية تحقيق معدلات أعلى من نمو الناتج والرفاهة.

-دراسة: (Vhagn Galstyan and Philip R. Lane,2009):

كان هدف الدراسة هو البحث في العلاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الحقيقي للاقتصاد الأيرلندي. بالنسبة إلى الأدبيات السابقة، كانت الإضافة الأساسية للدراسة هي السماح للتأثيرات التفاضلية للاستهلاك الحكومي والاستثمار الحكومي على سعر الصرف الحقيقي والسعر النسبي للمواد غير التجارية. توفر الحالة الأيرلندية دعما أكيدا لاقتراح أن تكوين الإنفاق الحكومي مهم بالنسبة للقدرة التنافسية الخارجية. على وجه الخصوص، نجد أن الزيادات في استهلاك الحكومة على المدى الطويل يؤدي لزيادة في سعر الصرف الحقيقي وزيادة في السعر النسبي للمواد غير التجارية. في المقابل، فإن الزيادة في مستوى الاستثمار العام على المدى الطويل يؤدي إلى الانخفاض الحقيقي لسعر الصرف وانخفاض في السعر النسبي للمواد غير التجارية.

-دراسة :(Paul Bernard and Guillaume Boucher,2007)

ركزت الدراسة على قضية التنافسية من خلال طرح تساؤل: هل أنظمة الرعاية الاجتماعية السخية في أغلب البلدان الأوروبية مستدامة؟ أي هل هي قادرة على المنافسة في اقتصاد تحكمه العولمة؟ أم هل تزاحمها الأنظمة الأكثر تقشفاً والأقل تكلفة في البلدان الأنجلوسكسونية الليبرالية؟ وقد تم مناقشة هذه القضية من الناحية المفاهيمية أولاً، مع التركيز على مفاهيم القدرة التنافسية المؤسسية، والاستثمار الاجتماعي، والإنتاجية القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ثم تم تقديم نتائج دراسة تجريبية لـ ٥٠ مؤشراً اجتماعياً للسياسات والنتائج في ٢٠ دولة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) في أوائل العقد الأول من القرن الحالي. وقد تم التوصل إلى أن أنظمة الرعاية الاجتماعية لم تتجه إلى التقارب بل افترقت من خلال "السباق إلى القاع" The race to the bottomأي قيام الحكومة

بإلغاء الضوابط التنظيمية لبيئة الأعمال، أو تخفيض معدلات الضرائب، من أجل جذب النشاط الاقتصادي أو الاحتفاظ به في ولاياتهم.

-دراسة (Ian W. Marsh and Stephen P. Tokarick,1994):

ناقشت هذه الورقة خمسة مؤشرات للقدرة التنافسية: معدلات الصرف الحقيقي والتي تستند إلى مؤشرات أسعار المستهلك، وقيم وحدة التصدير من المنتجات المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة بالسلع غير المتداولة، الوحدة المعيارية لتكاليف العمالة في التصنيع، ونسبة التكاليف الطبيعية لوحدة العمالة إلى عوامل الانكماش ذات القيمة المضافة في التصنيع. كما ناقشت كيف يكمن لهذه المؤشرات التأثر بالتغيرات في ميزان تجارة السلع والخدمات، كما درست العلاقة بين هذه المؤشرات، وكيفية استخدامها لتحسين القدرة التنافسية.

-اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة: تختلف هذه الدراسة بالتفرد حيث لم تتناول الدراسات السابقة علاقة الموازنة العامة بمؤشر التنافسية وركائزه، كما أنها تميزت بالشمول حيث أنها تناولت جميع ركائز المؤشر ومؤشراته الفرعية بعكس الدراسات السابقة التي ركزت على سياسات أو إجراءات معينة أو مناطق معينة، كما أن هذه الدراسة اقترحت استراتيجية لعلاج مشاكل الاقتصاد من خلال تحديد اهداف معينة للركائز المختلفة ومعايير لقياس الأداء وكذلك تحديد الجهات المسئولة عن التنفيذ.

ثالثا: مضمون الموازنة العامة ومؤشر التنافسية العالمية:

سوف نعرض بداية لمضمون الموازنة العامة ثم نعرض مضمون مؤشر التنافسية العالمية

(أ) مضمون الموازنة العامة:

نتناول بإيجاز مفهوم الموازنة العامة للدولة وأهدافها ومحاور برنامج الإصلاح الاقتصادي.

١- **مفهوم الموازنة العامة للدولة:** بداية تعرف "الموازنة العامة للدولة" على أنها بيان تقديري تفصيلي معتمد يحتوي على الإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصلها الدولة، والنفقات العامة التي يلزم إنفاقها خلال سنة مالية قادمة، فالموازنة تعتبر بمثابة البرنامج المالي للخطة التي تعمل بها الدولة عن سنة مالية مقبلة من أجل تحقيق أهداف محددة في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (د. على لطفي، ٢٠٠٤/٢٠٠٥)

٢- **محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي:** قامت الدولة بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ من خلال عدة محاور كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (١) محاور برنامج الإصلاح الاقتصادي

إصلاحات هيكلية في مجالات الصناعة وبيئة الاستثمار والتصدير	تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي (سياسة مالية ونقدية منسقة)	برامج اجتماعية (أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقرا)
-اصلاح مناخ الاستثمار -تعزيز تنافسية الاقتصاد وتنمية الصادرات. -تطوير البنية التحتية. -توسيع القاعدة الإنتاجية. -زيادة معدلات الإنتاجية وخلق فرص عمل لائقة للشباب -تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة -تشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير -اتاحة مشروعات إنتاجية كبرى يساهم فيها القطاع الخاص -الحفاظ على تنوع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة وتعميق المكون المحلي	-تحقيق معدلات نمو مرتفعة تؤدي لخلق فرص العمل -خفض معدلات العجز والدين -ترشيد وإعادة ترتيب أولويات الانفاق -تعظيم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية -السيطرة على معدلات التضخم -الحفاظ على الاحتياطي النقدي الأجنبي -تعزيز أدوات البنك المركزي في إدارة نظام مرن لسعر الصرف	- زيادة الانفاق على التعليم والصحة - منظومة تأمين صحي شامل - التوسع في برامج الدعم النقدي - توفير أهم السلع الأساسية بأسعار مناسبة - مشروع الإسكان الاجتماعي -تطوير العشوائيات -تطبيق برنامج لتطوير المنظومة التعليمية -تطوير برامج التغذية المدرسية - زيادة استثمارات البنية التحتية.

المصدر: وزارة المالية: تقرير نصف السنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠

وقد طبقت مصر مجموعة من الإصلاحات المختلفة من بينها إصلاحات السياسة المالية، والتي تم اتخاذها منذ العام المالي٢٠١٦/٢٠١٧ ومن أهم تلك الإجراءات نذكر ما يلي (التقرير نصف السنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي للعام المالي٢٠١٧/٢٠١٨والعام ٢٠١٨/٢٠١٩):

- قانون الخدمة المدنية: يهدف الي ايجاد منظومة عمل محفزة على الإنتاج وضبط فاتورة الأجور
- قانون ضريبة القيمة المضافة: توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخضيع الخدمات والسلع الاستهلاكية مع حماية الفئات المستهدفة (اعفاء معظم بنود الطعام).
- قانون تسوية المنازعات الضريبية: تقليل الاجراءات وخلق مناخ ايجابي مع الممولين.
- رخص الجيل الرابع للاتصالات: زيادة ايرادات الدولة وتحسين سرعة الخدمات.
- استكمال الاصلاح السعري للمواد البترولية لترشيد الاستهلاك (نوفمبر ٢٠١٦) ويونيو ٢٠١٧.
- موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي على منح مصر قرض بقيمة ١٢ مليار دولار (نوفمبر ٢٠١٦ ويمتد ثلاث سنوات)
- اصدار السندات الدولارية :بقيمة ٧ مليار دولار في السوق العالمي لإتمام تغطية الفجوة التمويلية للقطاع الخارجي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧.

- قانون رقم ١٥٢ لسنة٢٠٢٠ الخاص *بتنمية* المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٣ -**أهداف الموازنة العامة:** فضلا عن هدف تغطية النفقات العامة يوجد العديد الأهداف الأخرى منها: زيادة معدلات النمو والتشغيل، وخفض معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام الى مسارات نزوليه ومستدامة تمكن من خلق حيز مالي كافي يوجه لزيادة الانفاق على القطاع الإنتاجي وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة التي يتلاقها المواطن بما يساهم في نهاية المطاف الى تحسين مستوى معيشة المواطنين، زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي. بالإضافة الى السعي نحو تحسين مناخ الاستثمار لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري ومساندة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة والتصدير. وأخيرا، تطوير الجهاز الإداري للدولة وضمان تحسين الخدمات العامة للمواطنين والحوكمة ليصبح في مصاف الدول المتقدمة من خلال استحداث أليات الميكنة والتحول الرقمي والارتقاء بأداء العاملين بالجهاز الحكومي من خلال توفير أليات التدريب المتخصصة وتطوير نظم حديثة لإدارة الموارد البشرية. (وزارة المالية: البيان المالي للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١)

(ب) مضمون مؤشر التنافسية العالمية:

نبين فيما يلي مفهوم المؤشر ومكوناته والتطورات التي طرأت عليه

١-**مفهوم مؤشر التنافسية العالمية** (Global Competitiveness Index (GCI: هو مؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنذ عام 2004 والتقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي، والذي يعمل على دمج جوانب الاقتصاد الكلي والجزئي في معيار واحد. يقوم التقرير بتقييم قدرة الدول على تقديم الازدهار لمواطنيها. وهذا بدوره يعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة من مصادرها المتاحة؛ لذا، فإن معيار التنافسية العالمي يقيس مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد الازدهار للاقتصاد في الوقت الحالي وعلى المدى المنظور.

وقد قدم المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمية ٤,٠ الجديد، وتم إصدار التقرير لأول مرة عام ٢٠١٨، ليستبدل تقرير التنافسية العالمية الذي يتم إصداره سنوياً.

٢- **مكونات المؤشر:** يقيس التقرير القدرة التنافسية للدول من خلال (١٢) ركيزة يضم كل منها عدداً من المؤشرات الفرعية مجموعها ١٠٣ مؤشرا، كما يتضح من شكل (١). كما يركز التقرير على الثورة الصناعية الرابعة كمسار لتطوير القدرة التنافسية للدول، كما يعتمد المؤشر على ٧٠% من وزن المؤشرات المبنية على بيانات احصائية و٣٠% على الاستبيانات.

شكل (١) ركائز مؤشر التنافسية العالمية

مؤشر التنافسية العالمي ٤,٠	بيئة مواتية	ركيزة ١: المؤسسات ركيزة ٢: البنية التحتية ركيزة ٣: اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ركيزة ٤: استقرار الاقتصاد الكلي	١٠٣ مؤشر فرعي
	رأس المال البشرى	ركيزة ٥: الصحة ركيزة ٦: التعليم والمهارات	
	الأسواق	ركيزة ٧: أسواق المنتجات ركيزة ٨: سوق العمل ركيزة ٩: النظام المالي ركيزة ١٠: حجم السوق	
	بيئة الابتكار	ركيزة١١: ديناميكية الأعمال ركيزة١٢: القدرة على الابتكار	
		٨,٣% (١٠٠/١٢) أوزان متساوية لكل ركيزة	

المصدر: تقرير التنافسية العالمية٤,٠، ٢٠١٩.

٣-مؤشر ٤,٠ الجديد وتغير طفيف في المنهجية المطبقة للركائز:

هذا الإصدار الجديد تضمن إضافة بعض المؤشرات الفرعية الجديدة وإلغاء الأخرى أو تعديلها. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠١٩)

ركيزة ١. المؤسسات: مؤشر فرعي التوجه المستقبلي للحكومة

1.20 ضمان الحكومة لاستقرار السياسات 1.21 استجابة الحكومة للتغير

1.22 الإطار القانوني للقدرة على التكيف مع نماذج الأعمال الرقمية

1.23 رؤية الحكومة طويلة المدى

يضاف الالتزام الحكومي بالاستدامة

١,٢٤ تنظيم الطاقة المتجددة، ١,٢٥ تنظيم كفاءة الطاقة، ١,٢٦ المعاهدات السارية المتعلقة بالبيئة

ركيزة ٧: أسواق المنتجات.

7.07 (حذف) 7.08 (حذف)، واضافة 7.07 كفاءة التخليص الجمركي عند الحدود

ركيزة ٨: سوق العمل.

8.11 (حذف) واضافة 8.11 الأجور والمرتبات التي تتقاضاها الاناث (نسبة للذكور)

بالرغم من تعدد ركائز التنافسية إلا أنها ليست مستقلة أحدها عن الآخر. وهي تميل إلى مساندة بعضها بعضا. وغالباً ما يُلحِق الضعف في أحدها الضرر بالأخرى. فمثلاً، يصعب جداً بلوغ قدرة قوية على الابتكار (ركيزة ١٢)، دون يد عاملة جيدة التعليم والتدريب (ركيزة ٦)،

قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة (ركيزة ٣) ومن دون تمويل كافٍ للأبحاث والتطوير (ركيزة ٦)، أو من دون وجود سوق سلع فعّالة، تتيح تسويق السلع الجديدة (ركيزة ٧). ومع أن الركائز الاثني عشر أُدرجت على دليل واحد، إلا أن مؤشراتها يجب أن تقاس على انفراد، لأن هذه المؤشرات تشير إلى النطاق الخاص الذي يحتاج فيه بلد ما إلى التحسين.

ثالثا: ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية:

بداية نعرض لترتيب مصر مقارنة بالدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية ثم نتناول ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية لمرتكزات المؤشر الاثنا عشر

(أ) مصر والدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية:

رغم حصول مصر على ترتيب متدني في مؤشر التنافسية العالمية إلا إنه يوجد تحسن طفيف في الأعوام الأخيرة كما يتضح من الشكل التالي

شكل (٢) ترتيب مصر في تقرير التنافسية على مستوى العالم

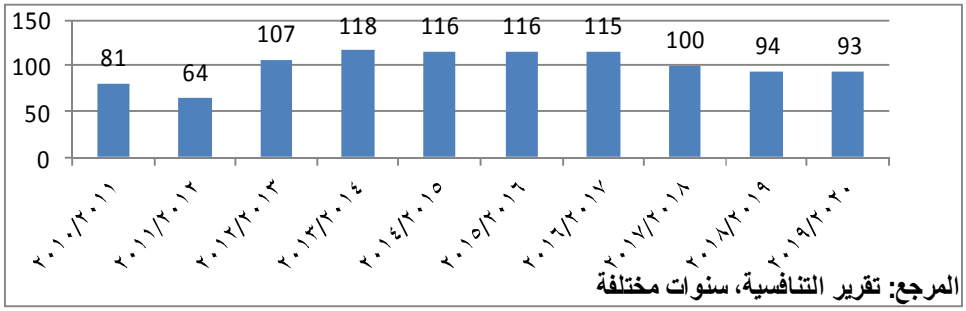

المرجع: تقرير التنافسية، سنوات مختلفة

ورغم هذا التحسن في الأداء إلا أن ترتيب مصر يبقى متأخرا كثيرا مقارنة بأقرانها من الدول العربية، فمن خلال مراجعة مرتبة اقتصادات الدول العربية هذا العام بنظائرها في العام الماضي -مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجمالي عدد الاقتصادات التي شملها تقرير ٢٠١٨ كان ١٤٠ مقارنة بعدد ١٤١ في هذا العام- يتضح أن أغلب الدول العربية قد أحرزت تحسنًا في ترتيبها، فتقدمت الكويت ثمانية مراكز، والبحرين خمسة مراكز، والسعودية ثلاثة مراكز محققة بذلك أكبر تقدم في ترتيبها من سبعة أعوام، والأردن والجزائر ثلاثة مراكز لكل منهما، والإمارات مركزان، ومصر مركز واحد، وقطر مركز واحد. وحافظت دول أخرى على نفس الترتيب وهي المغرب وتونس واليمن. بينما تراجع ترتيب اقتصادات دول أخرى، وكان أكثر الاقتصادات تراجعًا هو لبنان من المركز ٨٠ إلى ٨٨، تليه سلطنة عمان التي انتقلت من المركز ٤٧ إلى ٥٣، واليمن التي تراجعت من المركز ١٤١ إلى ١٤٠، وذلك كما يتضح من جدول (٢).

وإذا تعمقنا أكثر في النتائج لتفسير اختلاف المراتب التي شغلتها الدول والعوامل المؤثرة عليها، فسوف يتضح لنا مثلًا أنه في حالة سلطنة عمان التي تعتبر الدولة الخليجية الوحيدة التي تراجع ترتيبها العام إلى ٥٣، فإن ذلك يرجع إلى عدم استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي (١١٩)، وسياسات سوق العمل (٩٧). وبالنسبة للمغرب الذي شغل المركز(٧٥) في الترتيب العام فقد حقق تقدمًا ملحوظًا على مستوى استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي (٤٣)،

والمؤسسات (45)، والنظام المالي (٤٩)، فقد أثر سلبًا عليه أداء اقتصاده في مجالات سوق العمل (١١٩)، والمهارات (١١١)، وتبني تقنيات الاتصالات والمعلومات (97)وفي حالة تونس التي شغلت المركز ٨٧ في الترتيب العام، فقد اتسمت أغلب مؤشراتها بالاتساق، فيما عدا الصحة التي تم إنجاز كبير فيها فشغلت المركز (49)، وكان أكثر التأثيرات سلبًا على ترتيبها في مجال سوق العمل(133)، والاستقرار الاقتصاد على المستوى الكلي(124) . وهذا الترتيب يتقارب مع ترتيب الدول العربية في تقرير تنافسية الاقتصادات العربية. (صندوق النقد العربي،٢٠١٩)

جدول (٢) ترتيب الدول العربية في تقرير التنافسية العالمية (عربيا وعالميا)

الدولة	الأداء	عربيا	عالميا
الإمارات	+٢	١	25
قطر	+١	٢	29
السعودية	+٣	٣	36
البحرين	+٥	٤	45
الكويت	+٨	٥	46
عمان	+٦	٦	53
الأردن	+٣	٧	70
المغرب	--	٨	75
تونس	--	٩	87
لبنان	-٨	١٠	88
الجزائر	+٣	١١	89
مصر	+١	١٢	93
اليمن	-١	١٣	140

المصدر: تقرير التنافسية العالمية٤,٠، ٢٠١٩.

ورغم أن مصر حظيت بترتيب متقدم في عناصر حجم السوق (٢٣)، والبنية التحتية (٥٢)، والقدرات الابتكارية (٦١)، إلا أنه أثر عليها سلبًا ترتيبها في عناصر الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي (١٣٥)، وسوق العمل (١٢٦)، وتبني تقنيات الاتصالات والمعلومات (١٠٦) والصحة (١٠٤) وأسواق المنتجات (١٠٠) والتعليم (٩٩) وهو ما أدى لتراجع ترتيبها عالميا إلى المركز ٩٣، وعربيا إلى المركز12. ومما يؤكد ذلك أن متوسط نقاط مصر مقارنة بمتوسط نقاط الشرق الأوسط تعتبر اقل منها بكثير في كل الركائز ما عدا البنية التحتية وحجم السوق فقط التي تجاوزت فيهما مصر متوسط النقاط، وذلك كما يتضح من جدول (٣).

جدول (٣) وضع مصر بالمقارنة بمتوسط الشرق الأوسط لعام ٢٠١٩ الركائز١٢

ركائز مؤشر التنافسية العالمية ٤,٠	نقاط مصر	متوسط نقاط الشرق الأوسط	ترتيب مصر من ١٤١ دولة
المؤسسات	51.3	55.5	82
البنية التحتية	73.1	70.5	52
تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	40.6	57.6	106
استقرار الاقتصاد الكلي	44.7	75.3	135
الصحة	.٠65	80.8	104
التعليم	54.2	62.9	99
أسواق المنتجات	50.7	56.7	100
سوق العمل	49.5	54.8	126
النظام المالي	56.1	63.7	92
حجم السوق	73.6	69.9	23
ديناميكية الأعمال	56.1	58.2	95
القدرة على الابتكار	39.6	41.3	61

المصدر: تقرير التنافسية العالمية٤,٠، ٢٠١٩.

(ب)ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية لركائز مؤشر التنافسية العالمية:

رغم أن الاقتصاد المصري شهد تحسنًا في أداء أكثر من ٦٠ مؤشرًا من أصل ١٠٣ تُقاس في تقرير التنافسية العالمية، إلا أنه يوجد تأثير سلبي في أكثر من ٣٠ مؤشرا؛ وهذا ما يجعل التقرير حافزًا لتحديد نقاط الضعف للعمل على إصلاحها. (معهد التخطيط القومي ،٢٠١٩)

جدول (٣) ترتيب مصر في المؤشرات الفرعية للركائز ١٢على مستوى ١٤١ دولة

الركائز	تأثير إيجابي (١ – ٥٠)	تأثير متوسط (٥١–٩٤)	تأثير سلبي (٩٥ –١٤١)
المؤسسات ٨٢	استجابة الحكومة للتغيير ٢٣ إدارة حقوق المساهمين ٢٨ رؤية الحكومة طويلة المدي ٣٠ تنظيم الطاقة المتجددة ٣٢ استقلال القضاء ٣٤ حقوق الملكية ٣٤ التكلفة التي تتحملها الأعمال نتيجة الجريمة المنظمة ٣٥ تنظيم كفاءة الطاقة ٤٠ كفاءة الإطار القانوني في تطبيق القواعد التنظيمية الصعبة ٤٧ قوة معايير التدقيق والمحاسبة ٥٠	موثوقية خدمات الشرطة ٥٤ شفافية الموازنة العامة ٦٣ ضمان الحكومة لاستقرار السياسات ٦٤ كفاءة الإطار القانون في تسوية المنازعات ٦٦ معدل جرائم القتل (١٠٠,٠٠٠ من السكان) ٧٥ عبء التنظيم الحكومي ٧٥ قدرة الإطار القانوني على التكيف مع نماذج الأعمال الرقمية ٧٩	المشاركة الإلكترونية ١٠٠ القواعد التنظيمية الحاكمة لتضارب المصالح ١٠٦ جودة إدارة الأراضي ١١١ رأس المال الاجتماعي ١٢٨ حرية الصحافة ١٣٢ نسبة حوادث الإرهاب ١٣٦

الركائز	تأثير إيجابي (١ – ٥٠)	تأثير متوسط (٥١–٩٤)	تأثير سلبي (٩٥–١٤١)
		المعاهدات السارية المتعلقة بالبيئة ٧٩ حماية حقوق الملكية الفكرية ٨٩ الفساد ٩١	
البنية التحتية ٥٢	الاتصال بشبكات الشحن الدولية ١٨ جودة البنية التحتية للطرق ٢٨ قوة الاتصال لدى المطارات ٤٠ كفاءة خدمات الموانئ البحرية ٤١ كفاءة خدمات النقل الجوي ٤٦ جودة شبكة الطرق ٤٨ كفاءة خدمات القطارات ٥٠	التعرض لمياه شرب غير آمنة (% السكان ٥٣) كثافة السكك الحديدية /كم ٧٠ الحصول على الكهرباء (% السكان ٧٢) موثوقية إمدادات المياه ٧٣ جودة إمدادات الكهرباء (% الإنتاج) ٧٧	
اعتماد تكنولوجيا المعلومات ١٠٦		اشتراكات الانترنت البرود باند الثابت (% من السكان) ٨٧	مستخدمي الإنترنت (% من السكان) ٩٨ اشتراكات الإنترنت عالي السرعة البرود باند(لكل ١٠٠ من السكان) ١٠٠ اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ من السكان ١٠٩) اشتراكات الإنترنت باستخدام خطوط الألياف الضوئية – الفايبر ١٠٩
استقرار الاقتصاد الكلي١٣٥			ديناميات الديون ١١٤ معدل التضخم (% التغيير) ١٣٦
الصحة ١٠٤			العمر المتوقع للفرد في صحة جيدة (سنويا) ١٠٣
التعليم ٩٩	المهارات الرقمية بين السكان النشطين٤٤	مدى تدريب الموظفين٧٥ الفترة المتوقع أن يقضيها الفرد في المدرسة ٨٢ سهولة العثور على الموظفين المهرة٨٧ نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي ٨٩	متوسط سنوات الدراسة ٩٧ التفكير النقدي في التدريس ١٢٣ جودة التدريب المهني ١٢٩ مهارات الخريجين ١٣٣
أسواق المنتجات ١٠٠	المنافسة في الخدمات ٣٣ مدى هيمنة السوق ٣٦ التأثير المشوه للضرائب والدعم على المنافسة ٤٤	انتشار الحواجز غير الجمركية ٦٧ كفاءة التخليص الجمركي عند	التعريفة التجارية (%) ١٣٦

الركائز	تأثير إيجابي (١ – ٥٠)	تأثير متوسط (٥١–٩٤)	تأثير سلبي (٩٥ –١٤١)
		الحدود٧٦ تعقيد التعريفة الجمركية ٨٦	
سوق العمل ١٢٦	المرونة في تحديد الأجور ١٤ التعاون في العلاقات بين أصحاب العمل والعمالة٤٦ سهولة توظيف العمالة الأجنبية٤٦ حركة العمالة الداخلية ٤٦	الإنتاجية والأجور ٥٨ ممارسات توظيف وفصل الموظفين٦٣ الاعتماد على الإدارة المهنية٩١	حقوق العمال ١٠٤ سياسات سوق العمل النشطة ١٠٧ معدل ضريبة كسب العمل (%) تكلفة الفصل من العمل (بالأسابيع) ١٣١ الأجور والمرتبات التي تتقضاها النساء (نسبة للذكور)١٣١
النظام المالي ٩٢	سلامة البنوك ٢٣ تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ٤١	القروض غير المنتظمة (%) من اجمالي القروض٧٤ توافر رأس المال المخاطر ٧٥ القيمة السوقية (%) GDP ١١٤	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص % GDP ١٠١ أقساط التأمين % GDP ١١٤ نسبة رأس المال التنظيمي للبنوك ١١٦ الفجوة الائتمانية (%) ١٢٤
حجم السوق ٢٣	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢١	الواردات % من الناتج المحلي الإجمالي ٨٨	
ديناميكية الأعمال ٩٥	نمو الشركات المبتكرة ٢٩	الإطار التنظيمي للتعثر المالي ٦٩ الوقت المستغرق لبدء النشاط التجاري بالأيام ٧١ الرغبة في تفويض السلطة ٨٨ الشركات التي تتبنى أفكار هدامة ٨٩	معدل التعافي للتعسر المالي(سنت/دولار) ١٠٧ التعامل مع مخاطر ريادة الأعمال ١١٧ تكلفة بدء العمل التجاري % من الناتج القومي الإجمالي ١٢٤
القدرة على الابتكار ٦١	تنوع القوى العاملة ١٢ حالة تطوير المجتمعات ٢٣ تميز المؤسسات البحثية ٣٧ المنشورات العلمية ٤٨	الانفاق على البحث والتطوير % من الناتج المحلي ٥٣ التعاون بين الأطراف المتعددة ٧٧ مدى تعقيد/تطور قرارات المشترين ٨٥ الاختراعات الدولية المشتركة (تطبيق/ مليون من السكان) ٩٢	طلب الحصول على العلامة التجارية١٠١
مجموع المؤشرات ١٠٣	٣٤	٣٨	٣١

المصدر: تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩.

ومما يؤكد هذا التراجع أن مناخ الأعمال في مصر غير مناسب وهو ما يبينه تقارير ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي والذي يوضح ترتيب مصر كما يبنه الشكل التالي

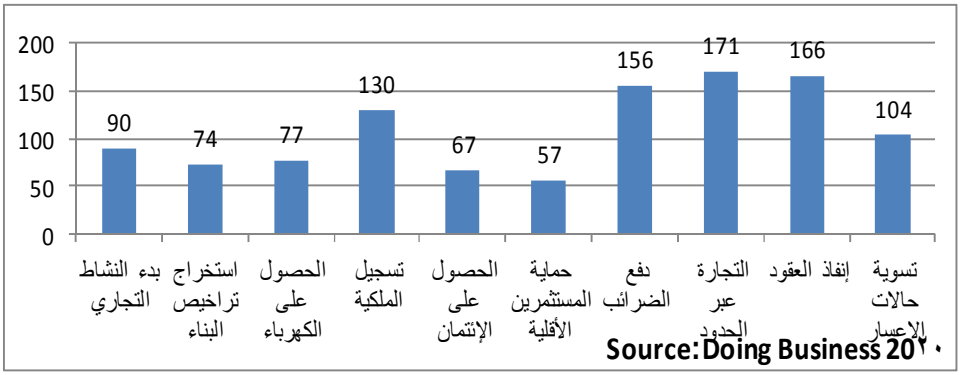

شكل (٣) ترتيب مصر في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

إذا من المؤشرات السلبية التي تعاني منها مصر ترتيبها في قياس أنظمة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ حيث جاء ترتيب مصر ١١٤ من ١٩٠ من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهو ترتيب متأخر كثيرا مقارنة بدول أخرى؛ وهو في ذات الوقت رسالة سلبية للغاية لأنشطة الأعمال سواء المحلية أو الأجنبية، ونبين فيما يلي مؤشرات هذا الترتيب ببنوده المختلفة على مستوى العالم.

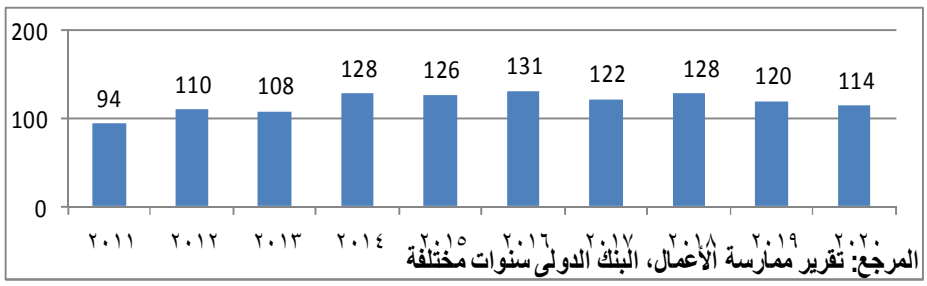

شكل (٤) سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مصر على المستوى الدولي

رابعا: استراتيجية تفعيل الموازنة العامة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري:

تبين من استعراض المؤشرات الفرعية السابقة أن هناك تأثير سلبي في كثير منها، وكذلك تأثير متوسط؛ وهو ما أدى لتراجع ترتيب مصر في معظم ركائز المؤشر، وتبعا لذلك تقترح الدراسة استراتيجية لتفعيل دور الموازنة العامة في تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري. فالتنافسية باعتبارها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل...الخ فإنها هي التي تحدّد مستوى الإنتاجية في بلد ما. ومستوى الإنتاجية بدوره، هو الذي يحدّد مدى الازدهار الذي يمكن أن يبلغه الاقتصاد. كما يحدّد أيضاً نسب العوائد التي تحصل عليها الاستثمارات في هذا الاقتصاد. وهذه

العوائد هي محركات أساسية لوتيرة النمو فيه. بعبارة أخرى، الاقتصاد الأعلى تنافسية، ينمو مع الوقت بسرعة أكبر على الأرجح. ولذا، فإن مفهوم التنافسية يرتبط بمكوّنات استاتيكية وديناميكية. وعلى الرغم من أن الإنتاجية في بلد ما تحدِّد قدرتَه على الاحتفاظ بمستوى عالٍ من الدخل، فإنها أحد الحوافز الأساسية لعوائد الاستثمار، التي هي بدورها من العوامل الأساسية لقدرة الاقتصاد على النمو.

هذه الاستراتيجية المقترحة نعرض لها في النقاط التالية:

(أ) أسس (منطلقات) الاستراتيجية:

تعتمد استراتيجية تفعيل الموازنة العامة لتعزيز التنافسية العالمية على الأسس التالية:

- أن ركائز المؤشر (١٢) ومؤشراته الفرعية (١٠٣) هي انعكاس لواقع الاقتصاد بمكوناته المختلفة، وليس مجرد ترتيب شكلي؛ ومن ثم فإن تقدم ترتيب مصر يتضمن علاج حقيقي للمشكلات المختلفة.
- ارتباط هذه المؤشرات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بالموازنة العامة.
- أن الموازنة هي برنامج عمل الحكومة وهي الأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- أن تحسين الأداء وعلاج المشكلات من خلال الموازنة مرتبط بتطبيق لموازنة البرامج والأداء.
- أن تقوم كل جهة داخل الموازنة بإعداد البرنامج الخاص بها متضمنة علاج القصور بهذه المؤشرات الفرعية كل في مجاله.
- أن يتم التعاون بين الأجهزة المختلفة للموازنة العامة لعلاج هذه المشكلات وبالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك مثل التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.
- ان تتم الإجراءات الإصلاحية على التوازي في الركائز (١٢) بمؤشراتها الفرعية (١٠٣)
- الرؤية الشاملة وعدم التركيز فقط على الركائز ذات التأثير السلبي فقط فهناك ١٠ ركائز بهما مؤشرات فرعية ذات تأثير سلبي.

(ب) مكونات الاستراتيجية: تبعا للأسس السابقة فإن مكونات الاستراتيجية تتمثل في الاتي:

الركائز	إجراءات تعزيز التنافسية	معايير قياس الأداء	الجهة المسئولة عن التنفيذ
المؤسسات	- إصلاح المناخ المؤسسي وتطوير دور الدولة في النشاط الاقتصادي. - تحسين البيئة العامة للاقتصاد الكلي في مصر. -الإصلاح الهيكلي والقضاء على البيروقراطية. - الإصلاح التشريعي. - تعزيز محركات نمو اقتصادي جديدة وتكثيف الإصلاحات الاقتصادية.	- مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في مجال كفاءة المؤسسات - مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة في مجال الحد من الهدر في الإنفاق الحكومي - مصر ضمن أقل ٢٠ دولة عالمياً في مؤشر الفساد - ١٠ % زيادة سنوية في	أجهزة الدولة المختلفة كل في مجاله

الركائز	إجراءات تعزيز التنافسية	معايير قياس الأداء	الجهة المسئولة عن التنفيذ
	-تطوير منظومة النقل البري والاستفادة من السكك الحديدية في عملية نقل البضائع لتقليل التكلفة.	الخدمات المقدّمة عن طريق المنظمات غير الحكومية	
البنية التحتية	زيادة الاستثمار العام وتحسين البنية التحتية زيادة المشاركة مع القطاع الخاص	- رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥٪ سنوياً - الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠ ٪ أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية - مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ - تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى 5.1كيلوجرام للفرد في اليوم	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الكهرباء والطاقة وزارة النقل وزارة الاسكان
اعتماد تكنولوجيا المعلومات	العمل على تحسين البنية التحتية للاتصالات وشبكات الانترنت والعمل على تقليل تكلفة اشتراكات الهاتف المحمول والانترنت	-مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات	وزارة المالية وزارة الاتصالات
استقرار الاقتصاد الكلي	ضرورة العمل على استراتيجية لإدارة الدين العام للعمل على السيطرة على تزايده، وتحسين قدرة الدولة على سداده -العمل على تخفيض معدل التضخم	مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في استقرار الاقتصاد الكلي وذلك من خلال خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي وكذلك خفض معدل التضخم	وزارة المالية البنك المركزي وزارة التخطيط
الصحة	زيادة الانفاق على الخدمات الصحية	- خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال أقل من ٥ سنوات بنسبة ٥٠ ٪ - خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠٪ - وصول عادل إلى كافة المواطنين إلى ٨٠٪ من التدخلات الصحية اللازمة لهم - الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى ٥٪ من الناتج المحلي - ضمان التغطية بنسبة ١٠٠ ٪ لجميع التطعيمات وتوسيع نطاق التطعيمات	وزارة المالية وزارة الصحة

الركائز	إجراءات تعزيز التنافسية	معايير قياس الأداء	الجهة المسئولة عن التنفيذ
التعليم	زيادة موازنة التعليم والتعليم العالي تحسين إنتاجية التعليم تحسين إنتاجية الجامعات	-مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي - الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر (الافتراضي) ٧٪ - نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤-6 تصل إلى ٨٠ ٪ - وجود عشرة جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة - الجامعات المصرية من أفضل ٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً - مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان "اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم TIMSS	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات
أسواق المنتجات	علاج التشوهات الضريبية تذليل عقبات التجارة بما يتضمن العوائق غير الجمركية وتقليل التعريفة الجمركية وتسهيلها	مصر من أفضل ٤٠ دولة في تذليل عقبات التجارة والتعريفة الجمركية	وزارة المالية وزارة التجارة والصناعة وزارة الزراعة الغرف التجارية واتحاد الصناعات
سوق العمل	-تحسين بيئة الأعمال وعلاج مشكلات سوق العمل، والاهتمام بحقوق العمال -اهمية مواصلة التحول الهيكلي لخلق بيئة أعمال مواتية للمنافسة. -تعزيز دور القطاع الخاص ليكون قادرًا على توليد وظائف أكثر وأفضل، - تحفيز الاستثمار الداخلي مع الأجنبي	-مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين. - ٣٠٪ زيادة في نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي - مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل -تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠ ٪	وزارة المالية وزارة القوى العاملة والهجرة وزارة الاستثمار وزارة التجارة والصناعة وزارة التعليم العالي الجامعات

الركائز	إجراءات تعزيز التنافسية	معايير قياس الأداء	الجهة المسئولة عن التنفيذ
النظام المالي	- إجراء تعديل جوهري في سياسات الإقراض المصرفي ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية. - تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في النظام المالي	البنك المركزي وزارة المالية وزارة الاستثمار وزارة التخطيط وزارة التجارة والصناعة
حجم السوق	- اتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تنشيط السياحة. - تفعيل دعم الصادرات وتحويل جزء منه إلى مساندة تنموية	مصر ضمن أفضل ١٠ دول في حجم السوق	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الصناعة والتجارة وزارة الاستثمار
ديناميكية الأعمال	- الاهتمام بتقديم دعم أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم سلاسل القيمة بصورة أكبر وتقديم محفزات -تحسين مناخ الاستثمار. -تقليل إجراءات وتكلفة بدء الأعمال	- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠ ٪ - زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠ ٪ - زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥ ٪ من معدل النمو	البنك المركزي وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الاستثمار وزارة التجارة والصناعة
القدرة على الابتكار	-زيادة الانفاق على البحث والتطوير من خلال برنامج وطني واهداف استراتيجية. - أهمية تعزيز الابتكار وتشجيع التكنولوجيات الجديدة ولا سيما لتطوير الاقتصاد الرقمي	- مصر ضمن أفضل ٤٠ دولة عالمياً في الابتكار -جودة مؤسسات البحث العلمي الحفاظ على المواهب والمبدعين - مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة عالمياً في عدد براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية	وزارة المالية وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الاتصالات وزارة الصناعة والتجارة وزارة الاستثمار

المصدر: من اعداد الباحث مع الاستعانة ببعض معايير القياس الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

النتائج: توصلت الدراسة إلى عديد من النتائج نذكر منها:

- إن ركائز مؤشر التنافسية العالمية ومؤشراته الفرعية تبين أن واقع الاقتصاد المصري يعاني عديد من المشاكل وهو ما يحتاج إلى مراجعة حقيقية وموضوعية؛ حتى يتم وضع العلاج الصحيح؛ وهذا ما يبين صحة فرضية الدراسة بأن تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية يرجع إلى عديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد؛ والتي ترجع بدورها إلى عدم اهتمام الموازنة العامة بركائز مؤشر التنافسية ومؤشراته الفرعية؛ ومن ثم فإن اهتمام

الموازنة العامة بمكونات المؤشر سيؤدي إلى علاج عديد من مشاكل الاقتصاد؛ وبالتالي تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية .

- أن التحدي الأساس للاستثمار ليس في الحصول فقط على ترتيبات متقدمة في مؤشرات التنافسية ولكن في تحقيق التحسن المستمر في هذه الجوانب، لأن الأهمية الحقيقية تكمن في قدرات الاقتصاد نفسه على منح المستثمرين عوائد إيجابية في ظل مناخ استثماري محفز مع وضع الخطط التي تساعد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا، وذلك بالتركيز على تطوير البحث العلمي.
- أن الإصلاح المؤسسي لم يستكمل بعد كما اتضح من المؤشرات الفرعية لركائز التنافسية.
- توجد عقبات كثيرة أمام التحول الهيكلي لخلق بيئة أعمال مواتية للمنافسة كما اتضح من تقرير سهولة الأعمال، والذي أوضح أيضا وجود عقبات كثيرة تحد من قدرة القطاع الخاص على توليد وظائف أكثر.
- ضعف إنتاجية الجامعات وعدم تناسب قدرات الخريجين مع سوق العمل ومتطلباته.
- انخفاض مخصصات الانفاق على التعليم والصحة وهو ما يخالف نصوص الدستور التي تحدد موازنة: الصحة، التعليم، والتعليم الجامعي بنسب ٣%، ٤%، ٢% بالترتيب من الناتج المحلي.
- ارتفاع معدل التضخم وتزايد حجم الدين العام عاما بعد آخر وهو ما أدى لتراجع ترتيب مصر في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي الى ترتيب ١٣٥ من ١٤١ دولة.

التوصيات:

- ضرورة تفعيل دور الموازنة العامة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، ويكون ذلك من خلال تطبيق موازنة البرامج مع تطبيق الاستراتيجية المقترحة من خلال قيام كل جهة بتنفيذ الإجراءات الملتزمة بها لعلاج المشكلات وتعزيز التنافسية.
- ضرورة استكمال الإصلاح الهيكلي وتقليل الإجراءات البيروقراطية.
- زيادة مخصصات التعليم والبحث العلمي والتطوير والاهتمام بالتعليم الفني
- مواصلة الجهود وإطلاق المبادرات التي تصب في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية قدمًا وتعزز تنافسية الاقتصاد وفق معايير التنوع والاستدامة والمعرفة والابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي.
- سرعة البت في الإجراءات القضائية لتحقيق مبدأ العدالة الناجزة، واستبدال التشريعات العديدة الخاصة بالأراضي بقانون موحد ومبسط لإدارة أراضي الدولة. بجانب زيادة مخصصات هيئة التنمية الصناعية من الأراضي لطرحها على المستثمرين وفق آليات موضوعية وشفافة.
- ضرورة التركيز على جذب استثمارات في الصناعات التكنولوجية لتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتطوير منظومة النقل البري والاستفادة من السكك الحديدية في نقل البضائع.

المراجع:

-البنك الدولي: تقرير ممارسة الأعمال، سنوات مختلفة.

-المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية سنوات مختلفة.

- المركز المصري للدراسات الاقتصادية: اعلان نتائج تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩

- د. على لطفي: اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

- وزارة المالية: البيان المالي للموازنة العامة سنوات مختلفة.

- وزارة المالية: تقرير نصف السنوي عن الأداء المالي والاقتصادي سنوات مختلفة.

-وزارة التخطيط: استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠

-Ian W. Marsh and Stephen P. Tokarick: **Competitiveness Indicators: A Theoretical and Empirical Assessment**, IMF, WP/94/29

-Malak Reda**: Enhancing Egypt's Competitiveness: Education, Innovation and Labor,** Working Paper No. 167 January 2012**.**

- Natasha Hamilton-Hart & Günther G. Schulze: **Taxing Times in Indonesia: The Challenge of Restoring Competitiveness and the Search for Fiscal Space** Bulletin of Indonesian Economic Studies**,**2017**.**

Nikita A. Moiseev, Sergey V. Manakhov and Olga G. Demenko: Boosting Regional Competitiveness Level Via Budgetary Policy Optimization, I J A B E R**,** Vol. 14, No. 10, (2016).

-Paul Bernard and Guillaume Boucher: **Institutional competitiveness, social investment, and welfare regimes**, Regulation & Governance (2007)

-Richard H.K. Vietor and Matthew C. Weinzierl: **Macroeconomic Policy and U.S. Competitiveness**, Harvard Business Review, Marsh2012.

-Vahagn Galstyan and Philip R. Lane: **Fiscal Policy and International Competitiveness: Evidence from Ireland,** The Economic and Social Review, Vol. 40, No. 3, Autumn, 2009, pp. 299–315

-World Economic Forum: **The Global Competitiveness Report**, 2019**.**

The general budget and global competitiveness, The " case of Egypt"

By

Dr. Ehab Mohamed Younis

Assistant professor of Economics

Al-Shrouk Academy

Abstract:

The importance of the Global Competitiveness Index is that it reflects the general state of the economy, whether in terms of institutions, stability, the environment conducive to investment, the level of education and health, or combating corruption ... etc. Through the study's review of the index pillars, it was revealed that Egypt's ranking in many sub-indicators has declined due to the problems that the Egyptian economy still suffers from. These problems are due to the fact that the general budget does not take into account this indicator and its pillars; Consequently, item allocation is far from improving performance or enhancing competitiveness. For this purpose, the study proposes a strategy to enhance competitiveness, through that the state reconsider setting the budget's priorities through implementing the program and performance budget, and this strategy includes defining measures to enhance competitiveness and standards for measuring performance and the entity responsible for implementation in order to improve performance in all pillars and indicators Sub.

Key words: public budget, global competitiveness, program and performance balancing.